

فهرس الكتاب

الموضوع

مقدمة الكتاب للمؤلف

الصفحة	
٩	الباب التمهيدي: دور القاضي الإداري ومجلس الدولة والمجتمع المصري
١١	الفصل الأول: الملامح الرئيسية للتطور التشريعي لمجلس الدولة
١١	- مجلس الدولة صاحب الولاية العامة على المفارعات الإدارية
٢٠	الفصل الثاني: المراحل التاريخية لتطور مجلس الدولة في حماية الحقوق والحريات
٢٥	الفرع الأول: المرحلة الأولى ١٩٤٦ - ١٩٥٥
٢٥	الفرع الثاني: المرحلة الثانية من تاريخ المجلس ١٩٥٥ - ١٩٧١
٣٥	الفرع الثالث: المرحلة الثالثة ١٩٧١ حتى الآن
٣٨	الفصل الثالث: مجلس الدولة ودوره في المجتمع
٤٤	الفصل الرابع: الحقوق والحريات العامة مضمونها وتطورها
٤٧	المبحث الأول: الحقوق والحريات العامة وحقوق الإنسان (نظرة عامة)
٥٧	المبحث الثاني: القاضي الإداري والحقوق والحريات الحديثة
٧٧	الفرع الأول: مجلس الدولة وحماية الحق في بيئة سليمة
٨٩	الفرع الثاني: الحماية من الضوضاء
٩٦	

١٠١	الفصل الخامس: القاضي الإداري وحماية الحقوق والحريات وحقوق الإنسان من الناحية العملية
١٠٢	المبحث الأول: القاضي الإداري وخلق المبادئ العامة للقانون والقواعد القضائية
١٠٣	الفرع الأول: القاضي الإداري والمبادئ العامة للقانون وقيمتها في تدرج المشروعية
١١٥	الفرع الثاني: القاضي الإداري والسوابق القضائية (القاعدة القضائية)
١٢٨	الفرع الثالث: أمثلة عملية لخلق القاضي للمبدأ العام والقاعدة القضائية
١٣٨	الفرع الرابع: أدوات القاضي الإداري العملية لحماية الحقوق والحريات وحقوق الإنسان
١٣٨	أولاً: القاضي وتكييف الدعوى الإدارية
١٤٦	ثانياً: القاضي والنظر في إجراءات وشروط صحة الخصومة والدعوى
١٦٣	الفصل السادس: القيود القضائية على الحقوق والحريات العامة (النظام العام لدى قاضي الحقوق الحريات)
١٦٦	المبحث الأول: قاضي الحقوق والحريات العامة وفكرة النظام العام
١٩٠	المبحث الثاني: مبادئ الشريعة الإسلامية والحقوق والحريات وحقوق الإنسان.
١٩٧	- والدين له مكانة كبيرة عند الشعوب العرب عامة والشعب المصري خاصة
١٩٨	الفرع الأول: الشريعة الإسلامية تكريس للدولة المدنية ولا علاقة لها بالدولة الدينية
٢١٩	الفرع الثاني: الشريعة الإسلامية وفكرة المواطنة

٢٣٢	مبحث ختامي: ما هي أهم ضمانات لكفالة الحقوق والحريات العامة وحقوق الإنسان (الإيمان بالحرية والمساواة هما الضمانات الحقيقية للحقوق والحريات)
٢٣٥	الباب الأول: مجلس الدولة وحماية الحقوق والحريات في حالة الضرورة والظروف الاستثنائية
٢٥٥	الفصل الأول: مجلس الدولة وحالة الضرورة والمادة ٧٤ من الدستور
٢٦٨	الفصل الثاني: مجلس الدولة وحماية الحقوق والحريات العامة وحقوق الإنسان في ظل الأحكام العرفية وحالة الطوارئ
٢٧١	الفرع الأول: اتجاه القضاء الإداري.
٢٩٤	الفرع الثاني: اتجاه المحكمة الإدارية العليا
٣٠٢	الفصل الثالث: مجلس الدولة والاعتقال في ظل الأحكام العرفية وحالة الطوارئ
٣٠٣	الفرع الأول: مجلس الدولة وقرارات الاعتقال
٣١٠	الفرع الثاني: مجلس الدولة وحقوق المعتقل
٣١٨	الفرع الثالث: ضوابط التعويض عن تحديد الإقامة والاعتقال
٣٣٣	الفرع الرابع: مجلس الدولة وسلطة رئيس الجمهورية في الإحالة للقضاء العسكري
٣٤٨	الباب الثاني: مجلس الدولة والحقوق والحريات الشخصية للصيقة بالإنسان
٣٥٤	مبحث خاص: الحق في الأمن وحماية الكرامة الإنسانية
٣٦٩	الفصل الأول: الحق في الجنسية والاسم وإثبات الهوية
٣٨٤	الفصل الثاني: حرية الملبس

٣٩٧	الفصل الثالث: حماية حقوق الإنسان في حالة الحبس أو السجن
٤٠٢	المبحث الأول: القيد في سجل الخطرين
٤٠٦	المبحث الثاني: حقوق السجين
٤٠٦	الفرع الأول: رقابة القرار الصادر بتوقيع عقوبة الحبس الانفرادي
٤٠٧	الفرع الثاني: وبخصوص حق زيارة السجين
٤١١	الفرع الثالث: حق المسجون في التعليم وحتى الدراسات العليا
٤١٣	الفرع الرابع: الحق في زيارة المحبوس بدون أسلاك حائلة
٤١٥	الفرع الخامس: وبخصوص الحق في التظلم من الحبس الاحتياطي أو استنزاله من مدة العقوبة
٤١٦	الفرع السادس: الحق في طلب العفو عن باقي العقوبات المحكوم بها
٤١٩	الفرع السابع: طلب الإفراج الشرطي
٤٢٦	الفرع الثامن: التمكين من التظلم من الحبس الاحتياطي
٤٣٣	الفرع التاسع: إعطاء المسجون شهادة بيانات عن مدة سجنه
٤٣٥	الفرع العاشر: يجوز طلب الإفراج الصحي متى تحققت مبرراته
٤٣٧	الفرع الحادي عشر: وأجازت له حرية الرأي والتعبير وفقا لضوابط موضوعية

٤٤٩	الفصل الرابع: حق التنقل والسفر وحق الدولة في إبعاد الأجانب
٤٧١	المبحث الأول: إشكاليات القرارات الصادرة بالمنع من السفر
٤٨١	المبحث الثاني: إشكالية منع الزوجة والأولاد الصغار من السفر
٤٨٩	المبحث الثالث: قرارات النائب العام بالمنع من السفر
٤٩٢	المبحث الرابع: القاضي الإداري والرقابة على قرارات المنع من السفر
٥٠٣	- تكليف المواطن للقيام بوظيفة ما يبرر منعه من السفر
٥٠٤	- مشروعية قرار منع العامل من السفر لإحالاته إلى المحاكمة التأديبية
٥٠٤	- مشروعية قرار منع السفر إلى إسرائيل لدواعي المصلحة العامة
٥٠٦	- ممارسة حق النقد المباح لا يجيز الإدراج على قوائم ممنوعين من السفر
٥١٢	المبحث الخامس: مجلس الدولة والقرارات المتعلقة بإقامة الأجانب
٥١٣	الفرع الأول: سلطة الدولة في تنظيم دخول الأجانب.
٥١٣	أولاً: - حق الدولة في تنظيم دخول الأجانب
٥١٤	ثانياً: بخصوص سحب قرار منح تأشيرة الدخول
٥١٥	الحالة الأولى: صدور قرار منح التأشيرة سليماً
٥١٥	الحالة الثانية: صدور القرار بناءً على الغش
٥١٦	ثالثاً: المتزوجين من مصريين أو مصريات
٥١٦	الحالة الأولى
٥١٦	الحالة الثانية

٥١٧	رابعاً: حق أبناء المصرية في دخول البلاد بعد وفاتها
٥٢٠	الفرع الثاني: القرارات الخاصة بإقامة الأجانب
٥٣٧	الفرع الثالث: إبعاد الأجنبي
٥٤١	الغصن الأول: إشكاليات إبعاد وترحيل الأجانب
٥٤٩	الغصن الثاني: مجلس الدولة يراقب قرارات الإبعاد بصورة كبيرة
٥٥٨	الباب الثالث: حرية الرأي والتعبير والصحافة والنشر
٥٥٨	فصل تمهيدي
٥٦٣	وقد كفلت تلك الحرية للإنسان المصري بموجب الوثائق التالية: أولاً: الدستور المصري
٥٦٧	- ومن تطبيقات حرية الرأي والنقد في قضاء المحكمة الدستورية
٥٧٨	- ملاحظة هامة: تحليل القيود القضائية لحرية الصحافة والنشر والإبداع
٥٨٠	الفصل الأول: حرية الصحافة
٥٨٠	- حرية الصحافة في الدساتير المصرية المتعاقبة
٥٨٣	المبحث الأول: حالات تعطيل الصحف قضائياً وتقييد حق الحصول على معلومات
٥٨٣	الفرع الأول: حالات تعطيل الصحف.
٥٩١	الفرع الثاني: تقييد حق الحصول على المعلومات
٥٩٧	المبحث الثاني: اتجاهات القضاء الجنائي في حماية حرية الرأي والصحافة وانتقاد العمل العام
٦١٤	المبحث الثالث: إتجاه مجلس الدولة
٦١٥	الفرع الأول: إتجاه محكمة القضاء الإداري قديماً وحديثاً

٦٤١	الفرع الثاني: اتجاه المحكمة الإدارية العليا
٦٦٩	الفصل الثاني: حرية النشر والإبداع الفني
٦٧٧	- وقضت الدوائر المدنية بمحكمة النقض أيضا بالنسبة لنشر المحاكمات
٦٧٧	- وجوب مراعاة الآداب العامة فيما يتم نشره
٦٧٩	المبحث الأول: مجلس الدولة وحرية النشر
٦٧٩	الفرع الأول: محكمة القضاء الإداري
٦٩٢	الفرع الثاني: المحكمة الإدارية العليا
٦٩٨	المبحث الثاني: مجلس الدولة والمصنفات الفنية
٧١٣	المبحث الثالث: مجلس الدولة وحرية السينما والمسرح والتلفزيون
٧٢٨	- عدم جواز سحب ترخيص عرض الفيلم في أي وقت إلا إذا طرأت ظروف جديدة حددها القانون.
٧٣١	- السخط على الفيلم أو الاستياء منه تعتبر ظروفًا جديدة تبرر سحبه
٧٥٨	الباب الرابع: حريات الاجتماع (حرية الاجتماع والتظاهر السلمي وتكوين الجمعيات)
٧٥٨	الفصل الأول: مفهوم حريات التجمع والمعوقات
٧٥٨	المبحث الأول: حرية الاجتماع والتظاهر السلمي
٧٦٤	المبحث الثاني: حرية تكوين الجمعيات والنقابات والانضمام إليها
٧٧٨	المبحث الثالث: القيود على حريات التجمع
٧٧٨	الفرع الأول: الاجتماع والمظاهرات
٧٨٠	أولاً: عنصر التنظيم أو التدبير السابق
٧٨١	ثانياً: عنصر التأقيت

٧٨٢	ثالثاً: تبادل الآراء والأفكار من أجل الدفاع عن المصالح المشتركة
٧٨٢	رابعاً: عمومية أو علانية الدعوات
٧٨٣	خامساً: عنصر المكان
٧٨٥	سادساً: عنصر الثبات
٧٩٩	الفرع الثاني: حق التجمع السلمي والتجمهر والتظاهر
٨٠٩	الفصل الثاني: اتجاه محكمة القضاء الإداري
٨٠٩	المبحث الأول: حرية الاجتماع والتظاهر السلمي.
٨٢٤	المبحث الثاني: الحق في تكوين الجمعيات
٨٣٣	الفصل الثالث: اتجاه المحكمة الإدارية العليا في خصوص حق الاجتماع وحرية التجمع وتكوين الجمعيات
٨٤١	المبحث الأول: الاجتماعات العامة
٨٤٦	المبحث الثاني: الجمعيات الأهلية
٨٧٣	الباب الخامس: حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية
٨٧٣	الفصل الأول: حدود الحرية وتنظيمها
٨٨٣	المبحث الأول: جرائم العقيدة
٨٩٢	المبحث الثاني: محكمة النقض وحرية العقيدة
٨٩٧	الفصل الثاني: مجلس الدولة وإشكاليات حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية
٨٩٨	المبحث الأول: الإرتداد عن الدين الإسلامي في قضاء النقض ومجلس الدولة.
٩٢٧	وذهبت المحكمة الإدارية العليا إلى
٩٣٢	- كلمة في الردة والإساءة إلى الأديان
٩٣٣	المبحث الثاني: مجلس الدولة وتغيير الديانة

٩٣٤	الفرع الأول: لا يجوز للمسلم أن يثبت في الأوراق الرسمية خروجه من الإسلام
٩٥١	الفرع الثاني: مضوابط جواز إثبات العودة إلى الدين القديم
٩٥٥	المبحث الثالث: حرية ممارسة الشعائر الدينية
٩٦٤	الفرع الأول: اتجاه مجلس الدولة
٩٨٠	الفرع الثاني: رأي في محاولة إنهاء الاحتقان الطائفي
٩٩٣	ملحق خاص: مجلس الدولة والشأن المسيحي
٩٩٨	المبحث الأول: وبخصوص الأقباط الأرثوذكس
١٠٣٠	الفرع الثاني: طائفة الأقباط الإنجيليين
١٠٤٨	الفرع الثالث: طائفة الأرمن الكاثوليك